

«أنغام» الرئيس العتيدي: قانون الانتخاب والنفط... الإرهاب والعلاقة مع سورية

معادلة فرنجية رئيساً تفرض الحريري لرئاسة الحكومة... ومرحلة الهراوي - الحريري الأب لن تتكرر

محمد حمية

الغام عدّة سواجهاها رئيس الجمهورية الجديد ما أن تطأ قدماه قصر بعبدًا. فكيف سيتعاطى مع الملفات الأساسية الداخلية منها والخارجية، والتي شكّلت موضع انقسام بين اللبنانيين قبل أن تتحوّل إلى أزمات مستعصية لم تستطع القوى السياسية إيجاد حلول جذرية لها. إنما تستعين عند كل مقترح خطير بمسكّنات لتأجيل الانفجار. لكن سرعان ما ينتهي مفعولها عند هبوب العاصفة الخارجية الأولى. وكيف ستكون علاقة رئيس الجمهورية الجديد بالحكومة الجديد؟ وماذا عن إدارته تشكيل الحكومة والتوازنات الداخلية وقانون الانتخاب وموقفه من سلاح المقاومة؟ وانخراط حزب الله في الحرب السورية ومن الإرهاب، وماذا عن السياسة الخارجية؟ لا سيما مع سورية وإيران وروسيا بعد دخولها بقوّة على خط الصراع في المنطقة؟ وما هي نظرة الرئيس «المسيحي» إلى الطائف؟ وكيف سيتعامل مع الأزمات المعيشية والاقتصادية، لا سيما النفايات والنفط؟ وهل نحن أمام تكرار مرحلة الرئيسين الياس الهراوي ورفيق الحريري التي أنتجت مرحلة من الاستقرار سياسياً وأمنياً واقتصادياً؟

«البناء» استطلعت آراء القوى السياسية الأساسية ونظرتها ورؤيتها للرئيس الجديد وما هي الملفات التي تعتبرها أولويات الرئيس.

لا شك في أن رئيس الجمهورية هو جزء من السلطة التنفيذية بحسب الدستور ولم يعد يملك الصلاحيات نفسها قبل الطائف، فهو إذا حضر يترأس مجلس الوزراء ولا يملك حق التصويت،

تيار المردة

يؤكد عضو المكتب السياسي في تيار المردة النائب السابق كريم الراسي: «أن الوضع داخل الحكومة سيكون أكثر تعقيداً من الملفات الخارجية، لا سيما تلك المرتبطة بالوضعين المالي والاقتصادي، كعجز الخزينة والدين العام ووضع قانون الموازنة والهدر والفساد. على الرئيس الجديد أن يتسم بالحكمة ويكتفي من العطف لإدارة الحكومة القادمة، بمعنى أنه لا يمكن أن نتعامل مع المواطنين كزبائن بل كرمية، ويتطلب ذلك وضع استراتيجية لبناء البشر قبل الحجر، من إيلاء الموظفين والمياومين الاهتمام، وضمان الشفوخة، هذه ملفات تعتبر أولوية لدى أي رئيس جديد».

ويضيف الراسي: «لا يمكن أن يكون رئيس أي حكومة ناجحاً من دون التعاون والثقة برئيس الجمهورية، وإذا عمل بمفرده، أو على قاعدة توزيع الملفات الأمنية والاقتصادية والسياسية على الأطراف، ولدينا تجربة مبررة وغير ناجحة في عهد الرئيس السابق إميل لحود والرئيس الراحل رفيق الحريري، والتي بدأت بتوزيع الملفات لتنتهي بتدخلات كل طرف بملفات الآخر، وينشأ خلاف بينهما وما رافقه من نتائج وتداعيات في تلك المرحلة. لذلك التعاون بين رئيس الجمهورية والحكومة أفضل من فصل الملفات الذي يأخذ طابعاً مذهيباً كما يحصل اليوم في ملف النفايات».

ويتابع الراسي: «في مسألة قانون الانتخاب، يجب الأخذ بالاعتبار هواجس جميع الأطراف، وفي الوقت نفسه يجب التوصل إلى قانون يفرض الخطاب السياسي الوطني ويجمع اللبنانيين ولا يكرس الخطاب الطائفي والمذهبي في السنوات الأربع المقبلة، وأن يقرن مجلساً نيابياً جيداً بمعزل عن نتائج الانتخابات، ما سيفرض على النواب خطاباً سياسياً وطنياً معتدلاً. فقانون الانتخاب الطائفي كان أحد أسباب الحرب الأهلية، ولذلك وضع في اتفاق الطائف بند إقرار قانون الانتخاب النسبي على أساس المحافظة لقتاعة جميع الأطراف حينذاك بأن قانون الاضحية خلق الخطاب الطائفي وسبب الحرب الأهلية، لذلك، يجب على الرئيس الجديد أن يتمسك بإقرار قانون النسبية على أساس المحافظة لا على أساس القضاء، لأننا نحتاج اليوم في ظل هذا الصراع في المنطقة إلى خطاب وطني لا إلى خطاب طائفي ومناطقي».

أما في ما يخص سلاح المقاومة، فيرى الراسي أنه «لا يمكن إلا التقاهم على حل يناسب حزب الله ويأخذ بعين الاعتبار هواجسه، إلا لا يمكن لأي رئيس أن يفرض رأيه على حزب الله الذي هو مكون لبناني رئيس وقدم التضحيات في سبيل تحرير لبنان وحمايته من كل الأخطار».

ويشدد الراسي على أن «الرئيس الجديد سيقول للجييش اللبناني لضرب الإرهابيين في كل مكان يتواجدون فيه وفي أي منطقة، لا سيما في عرسال التي يرفض أهلها تواجد الإرهابيين في بلدتهم وجردهم، فالإرهاب لا يدين له وضربه أهم عمل وطني تقوم به الدولة».

ويقول الراسي: «في لبنان، لنا مصلحة أن نتحالف مع أي دولة قوية تخدم لبنان من دون وضع شروط سياسية. وواجب وطني على أي رئيس أن يسعى إلى عقد تحالفات مع دول قوية لتحقيق مصالح لبنان. لبنان مرتبط مع سورية بعلاقة مميزة، من هذا المنطلق يجب على أي رئيس ألا يتخلّى، أو يفرض بهذه العلاقة، كما أن مصلحة لبنان تكون بالتحالف مع دولة قوية وثقوية وتكنولوجية كالجمهورية الإسلامية في إيران، لأن هذه الدول لها فضل على لبنان وقدمت له الكثير، لذلك الرئيس الجديد لن يعترف إلا بالرئيس السوري الشرعي وهو الرئيس بشار الأسد».

ويضيف الراسي في موقع لبنان من الصراع الإقليمي: «الخطأ الأكبر الذي ارتكبه الرئيس السابق والحكومة السابقة، اعتماد سياسة النأي بالنفس، فلا يمكن أن تكون دولة بلا رأي وبلا موقف، فيلصق المجلس النيابي على سياسة النأي بالنفس وتحييد لبنان عن الصراعات الإقليمية، ولنرى نتيجة التصويت، ريفيقنا السياسي تدخل في سورية عسكرياً بشكل واضح وعلمي ولم يخف ذلك، أما الفريق الآخر فتدخل في السسر وأعلن أنه لم يتدخل. تدخل حزب الله على الحدود وداخل سورية كان ضروريا في ظل عدم قدرة الجيش اللبناني بإمكانياته المحدودة وعدم توفر القرار الطائف في أن يحمي الحدود الشرقية والشمالية».

التيار الوطني الحرّ

أما عضو قيادة التيار الوطني الحر الدكتور بسام الهاشم فيؤكد أنه لا يمكن الحديث عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية من دون الاتفاق والتفاهم على شروط الملفات المتكاملة يتفق من خلالها على كل شيء، وعلى التوصل إلى الأساس، كقانون الانتخابات، لا على قاعدة «على الوعد يا كمون»، «لأننا نتحدثنا الاتفاق على أمور ويتم التراجع عنها ونسحق لاحقاً، فلا يمكن أن نتلقى الوعد بقرار قانون انتخاب جديد ثم يتم نسفه بعد الاستحقاق الرئاسي، لذلك يجب على القانون يجب أن يسبق انتخاب الرئيس، يجب أن نحصل على ضمانات من خلال اتفاق مسبق على إقرار قانون النسبية ولبنان دائرة واحدة ولنا تبريرات لاعتداه

لكته رمز وحدة البلاد والقائد الأعلى للقوات المسلحة ويستطيع التحكّم بنسج الحكومة واختيار الوزراء والبيان الوزاري وإدارة جلسات المجلس والمشاركة في رسم السياسات العامة للحكومة. لا يمكن أن يكون رئيس حكومة ناجحاً من دون التعاون والثقة برئيس الجمهورية. ولا يمكن أن يعمل بمفرده أو على قاعدة توزيع الملفات الأمنية والاقتصادية والسياسية بين القوى. وتجربة الرئيس السابق إميل لحود والرئيس الراحل رفيق الحريري التي بدأت بتوزيع الملفات انتهت بتدخلات كل طرف بملفات الآخر، ما أدى إلى استحكام الخلاف بينهما.

تفاوتت الرؤى والنظرة بين القوى السياسية التي قمنا باستطلاع آرائها حول أولويات الرئيس الجديد وما المطلوب منه، لا سيما حول قانون الانتخاب والطائف وتدخل حزب الله في سورية وسياسة النأي بالنفس والعلاقة مع سورية. لكن إجماعاً بدا بين معظم المستطلعة آراؤهم على أن تكون مكافحة الإرهاب أولوية لدى الرئيس، لكن بعضهم يرى ذلك من خلال القوى الأمنية الشرعية وآخرون يعتبرون دور المقاومة ضروريا في ظل عدم تمكن الجيش من حماية كامل الحدود. الرئيس الجديد لن يعترف إلا بالعلاقة مع سورية، فهي تبقى البلد العربي الأقرب إلى لبنان ونريد تيار المردة. «لا مشكلة لدينا بالعلاقة مع سورية، فهي تبقى البلد العربي الأقرب إلى لبنان ونريد علاقات حسن جوار وندية قائمة على الاحترام المتبادل لسيادة دولة كل واستقلالها، وكذلك إيران. وأن يعمل لتحييد لبنان عن صراعات المحاور وتفعيل إعلان بعبدًا وتعزيز دور الدولة، هذا موقف تيار المستقبل و14 آذار.

لا يمكن الحديث عن انتخاب رئيس جديد للجمهورية من دون الاتفاق والتفاهم على تسوية السلة



الاستحقاق مؤجّل لجلاء الوضع الإقليمي وقد يطول حتى مطلع الربيع

العربية والخليج بل علاقة متوازنة على قاعدة التعامل باحترام مع لبنان، والعلاقة المميزة مع روسيا التي لعبت دوراً مهماً في تمكين لبنان وتمكين سورية والمقاومة ضد الوأمر الكونية».

وليفت الهاشم إلى أن موضوع النفط من أهم الملفات الاقتصادية، وهو الحل لكثير من الإزمات، «لا سيما الديون واستكمال البنية التحتية وإيجاد فرص عمل ومكافحة البطالة وإعطاء الموظفين حقوقهم، وسد حاجات البلد، الثروة الطبيعية لا يمكن التفریط بها، وضع الوزير جبران باسيل الأطر وعين الهيئة الناظفة للبتروول، لكن الطرف الآخر عمل على إقصائه عن وزارة الطاقة ولا يزال لبنان ينتظر إصدار مرسومين تنفيذيين للبدء باستخراج النفط».

«المستقبل»

أما عضو كتلة المستقبل النائب محمد الحجار، فيرى أنه على الرئيس الجديد منذ انتخابه أن يتكئ أولاً على العمل لإعادة عجلة المؤسسات، وعلى تاليف حكومة جديدة وصوغ بيان وزاري ينطلق من الدستور والطائف الذي هو المرجعية والأساس في جميع النقاط.

ويضيف: «بمعزل عن أي رئيس أتى، لا يستطيع أن يفرض على حزب الله الخروج من سورية، بل يحل هذا الأمر بالتعاون مع الحزب الذي على الرئيس الجديد أن يبرع، والذي يبرع اليوم رئيس المجلس النيابي نبيه بري، لا سيما استعمال الاتفاق على بند الاستراتيجية لتسليح الجيش ليصبح قادراً على الدفاع عن كل الحدود».

ويتابع: «انخراط حزب الله في الحرب السورية جاء كردة فعل على دخول آلاف الإرهابيين والمسلحين إلى سورية ولبنان، ولم يأت كفعل بل للدفاع عن خلفية الحزب بعدما هدّد الإرهابيون المناطق والقرى الحدودية التي تعتبر بيئة للمقاومة، في هذا الواقع دخول حزب الله الحرب السورية ضرورة ليكون لنا دور في المعادلة الإقليمية».

ويضيف: «من واجب الرئيس الجديد الحفاظ على سيادة الدولة ما يتطلب منه كقائد أعلى للقوات المسلحة أن يصدر التعليمات للجيش أن يعمل لتحرير الجرد من الإرهابيين ويمنع تلك المشاهد الاستعراضية التي رأيناها خلال عملية تبادل العسكريين والنياب الأفغانية كما لو كنا في داعشтан. لكننا لا نستطيع أن نخفل أن الرئيس جزء من قرار الحكومة مجتمعاً ولا يستطيع اتخاذ القرار بمفرده».

اتفاق الطائف هو جزء من التسوية المطروحة، المطروح ليس نفس الطائف أو تغييره بل تصحيح العوجاج، هذا ما يقوله هاشم في ما يخص اتفاق الطائف، ويضيف: «لدينا تحفظات على هذا الاتفاق الذي تحول إلى دستور وستستعمل معه على هذا الأساس، وعلى الرئيس الجديد أن يعمل على تطويره وتحديثه من خلال إجراء تعديلات بعدما طُبّق بشكل استثنائي وشؤء، لا سيما بتحويل السلطة التنفيذية من الرئيس إلى مجلس الوزراء مجتمعاً. لكن ما حصل هو تحويلها إلى رئيس الحكومة منفرداً».

ويشير الهاشم إلى تغير المواقف الغربية تجاه سورية ويات الأسد مقبولاً والتعامل والتعاون مع الجيش السوري مباحاً من دون رحيل الأسد. «على الرئيس الجديد أن يحرص على العلاقات المميزة مع سورية وإيران، وأن تكون العلاقة مع إيران تشمل كل اللبنانيين، وألا تكون ضد الدول

الرئيس الجديد لن يعترف إلا بالأسد رئيساً شرعياً لسورية

وليفت الحجار نظراً للرئيس الجديد إلى «القرارات الدولية، لا سيما 1701 وقرارات إنشاء المحكمة الدولية التي تحدد طبيعة علاقة لبنان الدولية ومع المجتمع الدولي. وهذا يجب أن يكون أولوية لدى الرئيس استناداً إلى الطائف والدستور الذي يعتبر رئيس الجمهورية الحكم ورئيساً ورمزاً لوحدية البلاد. ورايتنا عندما حصل الشغور كيف تعطلت المؤسسات كلها».

«الكتائب»

أما عضو كتلة الكتائب النائب إيلي ماروني، فيرى أن على الرئيس الجديد «أن يكون حريصاً على تشكيل حكومة تعكس النسيج اللبناني والمتنوعة، وأن يختار الرجل المناسب في المكان المناسب. وألا يتدخل في قانون الانتخاب إلا بالحرص على تأمين الديمقراطية والمساواة من خلال إقرار قانون انتخاب يؤمن حسن التمثيل للمسيحيين أولاً وللمسلمين ثانياً، لأن الشكوى تأتي من المكون المسيحي. وأن يكون صوت المواطن معبراً وأن يكون النائب وكيلًا صحيحاً عن الشعب».

ويتابع ماروني: «ندعو الرئيس إلى أن يحرص على وحدة الجيش والقوى الأمنية، والأيقيل بسلطة على الأرض اللبنانية غير السلطة الأمنية الشرعية الممثلة بالقوى الأمنية، وأن يحصر قرار الحرب والسلم بالدولة».

أما عن العلاقة مع سورية، فيعتبر ماروني أنه «بانتظار التطورات على الساحة السورية، يحدد الرئيس موقفه وطبيعة العلاقة مع سورية، لكن في كل الأحوال يجب أن تكون علاقتنا مع سورية جيدة بين دولتين وبحكمها الاحترام المتبادل والندية واحترام سيادة كل من الدولتين».

ويولي ماروني أهمية للوضع الأمني على الحدود في ظل تواجد الإرهاب، ويقول: «يجب مكافحة الإرهاب من قبل كل اللبنانيين ومن الطوائف كافة والوقوف خلف القوى الأمنية لمكافحة الإرهاب واستتصاله من جذوره، والتصدي له على الأرض اللبنانية، هذا الأمر يشكّل أولوية لدى أي رئيس جديد».

الحريري وحاجة العهد

ويستعرض وزير الخارجية الأسبق فارس بويز في حديثه إلى «البناء» مرحلة الرئيسين الياس الهراوي ورفيق الحريري ويقول: «بعد الأحداث الدامية التي حصلت في المنطقة الشرقية لبيروت في الثمانينات من القرن الماضي، انهارت الليرة اللبنانية مقابل الدولار في حكومة الرئيس الراحل عمر كرامي، في ظل التدخل الدولي عن لبنان والأوضاع السياسية المأزومة التي كانت سائدة، والإحباط المسيحي بعد حربي التحرير والإنشاء، توقف الدور المسيحي الفعال في البلد ما أدى إلى أزمة مالية واقتصادية

كبيرة، واندلعت تظاهرات لم تأخذ لوناً سياسياً أو طائفيّاً معيّنًا، بل من كل الشرائح، ما وضع البلاد أيضاً أمام كارثة حقيقية تهدد بالانهيار التام».

ويضيف بويز: «في ظل غياب الدعم الخارجي حينذاك، والوضع الاقتصادي المتدهور، لاحت في الأفق ملامح شخص وحيد يستطيع إعطاء دفع كبير للاقتصاد ويحظى بثقة ودعم حارجين، ويمثل حاجة اقتصادية للبنان، ألا وهو الرئيس رفيق الحريري، لا سيما أن رئيس الجمهورية حينذاك كان خائفاً على عهده وعلى الشعب اللبناني، وكان لديه تحفظ بادئ الأمر حول شخصية الحريري، أولاً لأن علاقته بالسعودية ستخلق خللاً سياسياً في البلاد، لا سيما ثروته الضخمة. لكن الحاجة الاقتصادية تغلبت على أي اعتبار آخر، وأدركت سورية أنه إذا لم يأت الحريري رئيساً للحكومة، فسيهدد بالزلاق الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تهديد أمني. ومن هنا أتى الحريري بنوع من معادلة معينة بانك ستضطلع بدور أساسي اقتصادي وفي الموضوع السياسي عليك ألا تتجاوز المعادلة القائمة».

ويتابع: «قررت حكومة الحريري الأولى اعتماد استراتيجية الدفاع عن الليرة اللبنانية وتدخل البنك المركزي، وكان هناك من يخالف الأمر لكن ذلك كان ضرورياً للاستقرار، ثم استقرت الليرة وهبط الدولار».

ويشير بويز إلى أنه «كان لدى الحريري رؤية اقتصادية كبيرة جلبت الثقة من الخارج من مشاريع الكهرباء وزيادة الطاقة وإنشاء الطرقات. كما أن الحريري راهن على ثقة العالم بلبنان لكي يحصل على المساعدات من خلال قمع وموترات لدعم لبنان، وعوّل على صداقاته الدولية لا سيما مع الرئيس جاك شيراك. لكن تم علاقتي كوزير للخارجية مع الحريري جيدة لأنه في الموقف السياسي يتجاوز بعض القوانين والصلاحيات ويحاول الهيمنة على بعض المواقع. لكنني واجهت هذا الأمر، وكنت أرفض تخطي صلاحياتي، وخلافاً من كان محصوراً بموضوع الصلاحيات وتتجاوز القوانين. وكنت امتنع عن الذهاب معه إلى هذه المؤتمرات، وكنت ألوم الحريري بأنه كان يظهر إعلامياً إيجابيات والموترات ويغفل عن السلبيات أمام الشعب اللبناني. لكن الحريري في الموضوع الاقتصادي من دون شك، لعب دوراً كبيراً في الخروج من حالة الحرب والدمار، من دون أن ننكر أن بدء إصلاح الهاتف والكهرباء حصل في عهد الرئيس عمر كرامي، وأتى الحريري وقام بتوسيع هذه الأعمال الاقتصادية. وشخصيته وعلاقاته الدولية لعبت دوراً في إرساء الثقة والاستقرار».

ويرى بويز أن علاقة الحريري بالهراوي كانت مزيجاً، من جهة جمعتهما صداقة شخصية عميقة وكان الهراوي يشعر أن الحريري حاجة اقتصادية، لكن مشكلة سياسية كانت قائمة معه، أولاً لأن الحريري عاش في المملكة العربية السعودية وهي مملكة وليست جمهورية ولا دستور ولا قوانين وهرمية ومراعة دقيقة للطوائف. وكان الحريري يبرع في التمتع بالثروة الشخصية، لكن مشكلة المطلقة الهراوي يتنكح الحريري بتجاوز بعض الصلاحيات، لذلك كانت العلاقة متناقضة ومقلبة بينهما».

بين الأب والإبن

ويؤكد بويز أنه «من الصعب تكرار علاقة الهراوي والحريري الأب مع رئيس الجمهورية الجديد والحريري الإبن، أولاً لأن رفيق الحريري هو رفيق الحريري وسعد ليس رفيق. رفيق الحريري كان صديقاً حميماً للملك السعودي فهد بن عبد العزيز الذي منحته ثقة المطلقة وكامل الصلاحية، بينما علاقة سعد اليوم مع المملكة والملك ليست بحجم علاقة والد. ثانياً، حجم رفيق الحريري المالي منحته صداقات وعلاقات دولية استعملها في لبنان، لكن علاقات سعد الحريري وثروته لا تقارن بعلاقات والده وثروته، ثالثاً، صحيح أن لبنان يمر بأزمات اقتصادية اليوم، لكن ذلك لا يقرن بأزمة عام 1992، وبالتالي لا يشكّل سعد الحاجة الاقتصادية ذاتها التي مثلها الحريري الأب. رابعاً علاقة الحريري بسورية كانت جيدة منذ عام 1992 حتى عام 2000، ولم يكن قد استفحل الخلاف بينهما، لكن من دون شك أنه إذا انتخب فرنجية رئيساً للجمهورية وسعد رئيساً للحكومة ولو كان الحريري بحجم أقل من والده، لكنه الزعيم الأول عند الطائفة السنيّة، وبالتالي ستسبب المعادلة الجديدة زخماً ونجاحاً وتزليل هواجس السنة بانهم مهمشون. فعنصر المقارنة الوحيد بين المرحلتين أن سعد الحريري كوالده سيكون الزعيم السني الأقوى واسماً دولياً يريح الغرب. أما بالنسبة إلى فرنجية، فسورية اليوم ليست كما السابق، لكن العلاقة بين الرجلين ستكون جيدة وضرورية للبلاد ومفيدة وتحدث توازناً، لأنه في حال انتخاب فرنجية لا يمكن أن نرى أي شخص آخر رئيساً للحكومة غير الحريري، لأن غير ذلك سيخلق أزمة في التمثيل السني، لأن فرنجية شخصية ستكون قوية في الساحة المسيحية وبالتالي التوازن سيفرض الحريري رئيساً للحكومة».



ماروني



بويز



الهاشم



الراسي



الحجار